

السياسات النقدية و المالية استجابة لتداعيات انتشار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

Monetary and Fiscal Policies to Respond to the Repercussions of the Corona Pandemic Spread on the Global Economy

بالعرق عزالدين^{1*} ، سعودي عبد الصمد²¹ المركز الجامعي "تور البشير" البيض (الجزائر)، a.belarg@cu-elbayadh.dz² جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجزائر)، abdessamed.saoudi@univ-msila.dz

النشر: 2021/15/15

الاستلام: 2021/04/24

ملخص:

هدفت الدراسة إلى استعراض أهم التداعيات الاقتصادية لازمة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي و على أداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية المتأثرة نتيجة لسياسات الحظر والإغلاق والتباعد الاجتماعي التي اتخذتها معظم دول العالم لمواجهة انتشار فيروس كوفيد-19. وقد توصلت الدراسة إلى عدم دقة ووضوح التوقعات الاقتصادية بشأن تعافي النمو الاقتصادي في ظل الخوف من انتشار موجة ثانية أو ثالثة تجعل الاقتصاد العالمي في أسوأ حال مما كان عليه بداية الأزمة خاصة بعد عدم الوصول إلى حل طبي يقضي على انتشار الجائحة.

الكلمات المفتاحية: الإغلاق العام؛ السياسة المالية، السياسة النقدية؛ الركود الاقتصادي؛ كوفيد-19.

رموز JEL : C04, C53

Abstract:

The study aimed to review the most important economic repercussions of the Corona virus crisis on the global economy and on the performance of the most important macroeconomic indicators affected as a result of the embargo, closure and social distancing policies that most countries of the world have taken to confront the spread of the Covid-19 virus. The study found inaccuracies and clarity in the economic forecasts regarding the recovery of economic growth in light of the fear of the spread of a second or third wave that would make the global economy worse than it was in the beginning of the crisis, especially after the failure to reach a medical solution to eliminate the spread of the pandemic.

Keywords: General closing, fiscal policy, monetary policy, economic recession, Covid-19.

(JEL) Classification: C04, C53

1. مقدمة:

لا يزال العالم يتخبط في عنق الاضطرابات الاقتصادية والتجارية لا سيما الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين و تقلبات سعر النفط بالإضافة إلى تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد

الأوروبي حتى ظهر في الأفق فيروس كورونا في الصين وسرعان ما انتشر إلى بقية دول العالم ودخل الاقتصاد العالمي في أزمة عالمية بحكم العولمة الاقتصادية والترابط المالي تسببت في أعماق ركود في التاريخ من خلال انخفاض النمو الاقتصادي بشكل هائل وتراجع حاد في التجارة العالمية وانقطاع سلاسل التوريد مع توقف مختلف الأنشطة الصناعية والتأثر الكبير الذي شهدته الأسواق المالية وذلك لاعتماد الدول إجراءات التباعد والحظر لاحتواء انتشار الوباء.

ضربت هاته الأزمة الصحية جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي وأدخلته في انخفاض مستمر مما جعل الدول تستجيب لتداعيات هذا الركود الجامح من خلال اعتماد سياسات مالية ونقدية غير تقليدية من شأنها التخفيف من وطأة أثار الجائحة وتمثلت هاته السياسات تعزيز الدعم المالي وإعلان حزم إنقاذية بمبالغ كبيرة لمساعدة الأسر والشركات والأفراد من خلال دعم الطلب المحلي للوقوف باقتصادياتها من جديد.

وتبنت البنوك المركزية العالمية إجراءات نقدية وزادت من التيسير الائتماني وقامت بتخفيض تكلفة الاقتراض من أجل تشجيع رجال الأعمال والشركات و البنوك والمؤسسات المالية على منح القروض .

تشير كل التوقعات من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي لسنة 2020 بما في ذلك الدول المتقدمة ومجموعة العشرين G20 بالرغم من التفاوت الكبير في التعامل مع الأزمة مقارنة بينها وبين الدول النامية التي تعاني في توفير الدعم اللازم للوقوف باقتصاداتها من جديد وتشير كل التوقعات إلى تعافي طفيف لسنة 2021 ولكن هذا التعافي قد لا يحدث في ظل استمرار ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس وعدم التوصل إلى حل طبي يقضي نهائيا على المخاوف من عودة انتشاره من جديد، فالعديد من الخبراء الاقتصاديين يشيرون إلى تغيير في الأنظمة الاقتصادية وزيادة انكفاء الدول على نفسها هذا بالرغم من انتعاش مؤشرات بعض الأسهم في الأسواق المالية وترجمت في زيادة الإنفاق الاستهلاكي والإنتاج الصناعي فإن المؤشرين مازالا أدنى بكثير من المستويات السابقة، ويمكن أن يتراجع الانتعاش بسبب موجة جديدة من الإغلاق العام.

و في ضوء هذا نطرح إشكالية بحثنا كالتالي:

- ما هي السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدول لمواجهة تداعيات انتشار جائحة كورونا؟

1) فرضيات الدراسة:

- تؤثر تداعيات انتشار فيروس كورونا على المؤشرات الاقتصادية الكلية لجميع الدول العالم نتيجة

إجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي وتوقف العديد من القطاعات الاقتصادية.

- استجابات العديد من الدول لتداعيات الفيروس من خلال السياسات الاقتصادية لدفع عجلة اقتصاداتها بالرغم من حالة عدم اليقين بشأن التوقعات للنمو الاقتصادي بعد انتهاء فترة الوباء.

(2) أهداف الدراسة:

- معرفة أهم تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي.
- بيان السياسات الاقتصادية للاستجابة لإجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي ووقف الأنشطة الاقتصادية بسبب الجائحة.
- استشراف الأوضاع والتحوللات الاقتصادية بعد انتهاء فترة الوباء.

(3) منهجية الدراسة:

اتبع الباحث الأسلوب الوصفي والاستقرائي لعرض أهم الأضرار التي خلفها انتشار الجائحة والاطلاع على أكبر قدر ممكن من التقارير والإحصاءات والبيانات الدولية حول بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية واتبع الباحث أيضا الأسلوب التحليلي للتوصل إلى الأثر الاقتصادي الذي خلفته الأزمة الصحية واستنباط الأوضاع الاقتصادية ومسارات الاقتصاد العالمي بعد انتهاء فترة الوباء.

(4) تقسيمات الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة تناولنا النقاط التالية:

أولاً: تأثير جائحة كورونا على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية

ثانياً: السياسات الاقتصادية المتبعة لمواجهة آثار الجائحة.

ثالثاً: التوقعات الاقتصادية العالمية نحو الانتعاش.

(5) الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والتقارير التي اهتمت بتداعيات انتشار فيروس كورونا وتأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية و مدى استجابة الدول من خلال السياسات الاقتصادية لاحتواء آثار الفيروس على الاقتصاد العالمي ومن بين هاته الدراسات :

(1) تقرير صندوق النقد العربي في أبريل 2020 حول التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية وتناول التقرير ثلاثة محاور التداعيات الاقتصادية على المستوى العالمي، الأثر الاقتصادي لانتشار فيروس كورونا على مستوى الدول العربية، السياسات المتبناة على مستوى الدول العربية لتجاوز تداعيات فيروس كورونا المستجد وقد دعا الصندوق إلى استخدام المزيد من إجراءات

السياسات المالية التوسعية لتحريك عجلة الاقتصاد والاحتراز من السياسات النقدية التوسعية و أثرها على الموازنة وأسعار صرف العملات.

(2) تقرير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أبريل 2020 بعنوان نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي بحيث تناول التقرير محورين أولاً كيف استجابت الدول لتفشي فيروس كورونا المستجد وثانياً تداعياته على الاقتصاد العالمي، وأن الأزمة الحالية قد تساهم في زيادة الوعي العالمي بإشكالية التغير المناخي والاحتباس الحراري والمشاكل البيئية المتفاقمة مما يفتح الأمل لاجتراح نماذج اقتصادية بديلة ومستدامة.

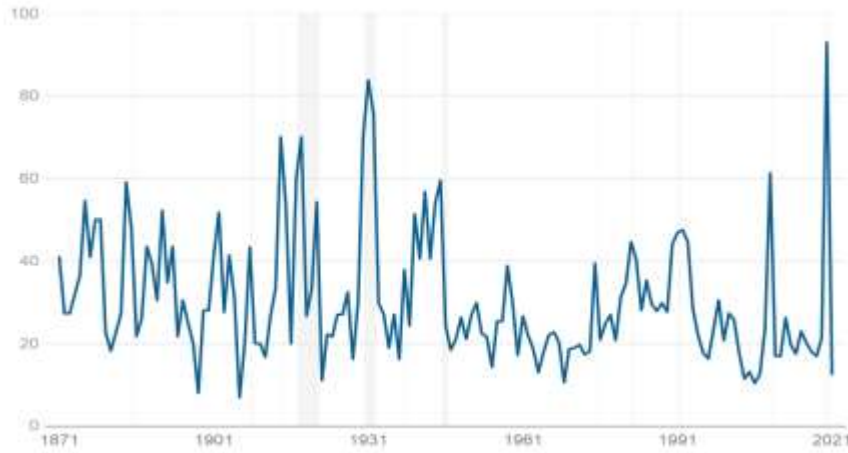
(3) تقرير صندوق النقد الدولي 2020/03/16 " خطوات معالجة أزمة كورونا من خلال السياسات"، من خلال التقرير دعا الصندوق إلى ضرورة تفعيل التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتداعيات انتشار الفيروس وكذلك إلى التعاون بين جميع دول العالم لتحقيق التعافي بصورة منظمة، و أوضح الصندوق دوره في التصدي للآزمة من خلال برامج التمويل الطارئة.

أولاً: تأثير جائحة كورونا على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية

1. تراجع الناتج المحلي الإجمالي:

يصف تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي لشهر يونيو 2020 كلاً من التوقعات الفورية وقريبة المدى لتأثير الوباء والأضرار طويلة الأجل التي سببها لآفاق النمو، فالتوقعات الأساسية تتصور حدوث انكماش بنسبة 5.2 في المائة في إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام 2020 (Guenette, 2020)، باستخدام أوزان أسعار صرف السوق وهو أعمق ركود يواجهه الاقتصاد العالمي منذ فترة طويلة، على الرغم من الجهود غير العادية للحكومات لمواجهة الانكماش بدعم السياسة المالية والنقدية على المدى الطويل (The World Bank, 2020)، تفترض التوقعات أن الوباء سيدخل مرحلة التراجع بطريقة ما تتمكن فيها الدول من رفع التدابير الوقائية خلال منتصف العام كمرحلة أولى وبعدها المرحلة الثانية من التخفيف تقوم بها الدول النامية، فإن هذا السيناريو المتوقع سيشهد الاقتصاد العالمي فيه انتعاشاً طفيفاً في النمو الاقتصادي بنسبة 4.2% بحلول سنة 2021.

الشكل رقم 01: حالة الركود التي ستمر بها معظم اقتصاديات العالم في ظل استمرار تفشي جائحة كورونا :

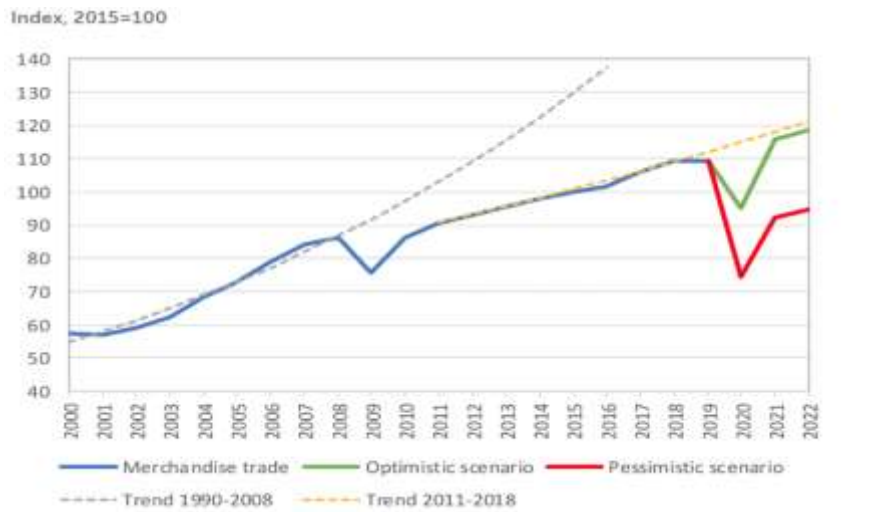


Source: (The World Bank, 2020)

2. تراجع حجم التجارة العالمية:

لم يكن أداء التجارة العالمية منذ نهاية 2018 مبشراً، حيث جاءت توقعات الأداء منذ ذلك التاريخ سلبية، وعبر عن ذلك الخبراء الاقتصاديين بأن الأمر سيزداد تعقيداً حتى بعد انتهاء فيروس كورونا وان الخسائر المتوقعة في ظل هاته الأزمة ستفوق الخسائر الاقتصادية التي سببتها الأزمة العالمية لسنة 2008، حيث أشارت التقديرات من مؤتمر التجارة والتنمية إلى تراجع الصادرات العالمية في فبراير الماضي بنحو 48 مليار دولار بسبب وقف الإمدادات الصينية للخارج. (الصاوي، 2020).

الشكل رقم 02: تراجع حجم التجارة العالمية



Source: (Roberto, 2020)

أشارت المنظمة العالمية للتجارة إلى أن حجم التجارة العالمية في سنة 2019 تباطأت وتيرته قبل انتشار الجائحة وذلك بسبب التوترات والاضطرابات التجارية وتراجع النمو الاقتصادي فقد سجل انخفاضا طفيفا يقدر بـ0.1% في العام الحالي بعد ارتفاعه سنة 2019، وفي غضون ذلك تراجعت قيمة الدولار الأمريكي لصادرات البضائع العالمية في 2019 بنسبة 3% أي حوالي 18.89 تريليون دولار أمريكي (Roberto, 2020).

ومن المتوقع أيضا أن تتخفص التجارة العالمية بنسبة تتراوح بين 13% و32% (Roberto, 2020) خلال العام الحالي حيث أن انتشار الفيروس يعطل النشاط الاقتصادي والطبيعي والحياة في جميع دول العالم، بحيث أن جميع الخبراء الاقتصاديين يجمعون على أن الانخفاض سيتجاوز الركود التجاري الناجم عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2009/2008.

أشار البنك الدولي إلى أن التراجع التجاري لن يعود أبدا إلى مسار نموه السابق أبدا ويتوقع أن يكون التأثير طويل الأمد خاصة في ظل ضعف سلاسل التوريد العالمية وانتهاج الشركات لأسلوب الإنتاج المحلي وتحديد مصادره بسبب الإغلاق الكبير في جميع دول العالم بسبب انتشار الجائحة ويشير التقرير كذلك إلى الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي كل هذه العوامل ستؤدي بشكل مستمر إلى التراجع المستدام في حجم التجارة العالمية. (Roberto, 2020)

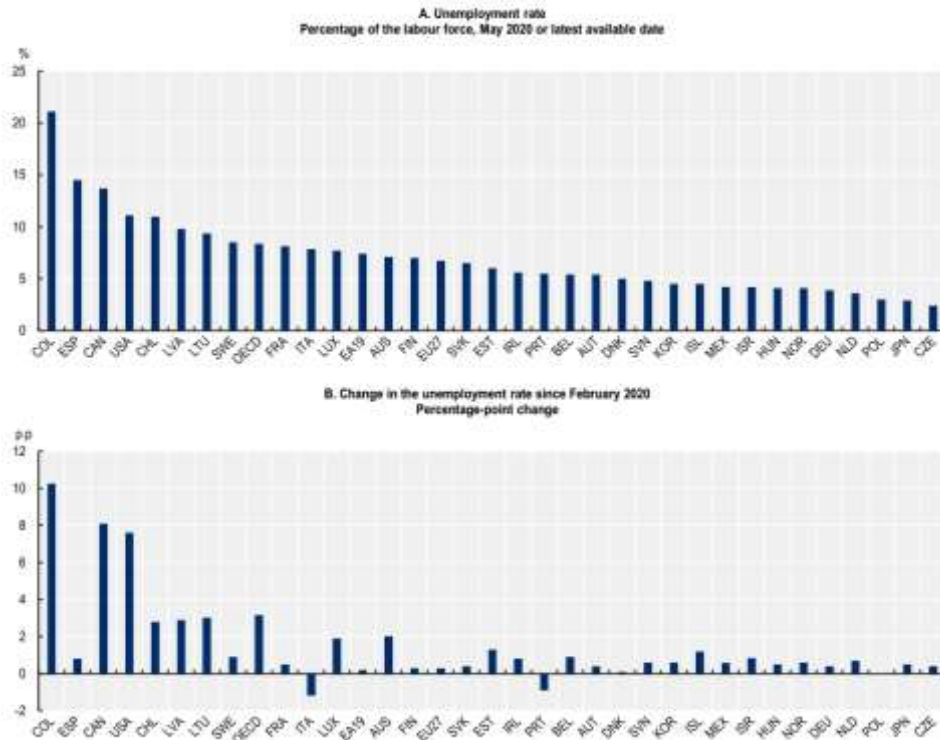
3. ارتفاع معدلات البطالة:

شهد العالم اليوم تجميدا للعمل والإنتاج لم يسبقه مثيل، بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) والتدابير التي اتخذت لاحتوائه، ومع أن الآثار الصحية للجائحة لا تزال غير مؤكدة، بحيث يؤثر الفيروس على الوظائف من خلال تأثيره على المعروض من الأيدي العاملة، لاسيما من خلال صحة العمال وقدرتهم على الحركة والانتقال، وتأثيره على أنشطة منشآت الأعمال بتقليصه الطلب على السلع والخدمات والمعروض من مستلزمات الإنتاج.

وبحسب تقرير منظمة العمل الدولية أنه في بداية العام الحالي وقبل تفشي فيروس كورونا فان حوالي 190 مليون شخص التحقوا بصفوف البطالة (Felix, 2020) ، إضافة الصدمة التي أحدثها الفيروس نتيجة للإغلاق الواسع من طرف معظم الدول للأنشطة الصناعية وتقليص ساعات العمل والأجور فانه من الواضح أن عالم التوظيف دخل في تهاو غير عادي على الإطلاق فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل والأفراد اللذين فقدوا وظائفهم أكبر من ذلك الارتفاع الذي بلغت معدلات البطالة أثناء أزمة الكساد الكبير سنة 1929 والشكل

التالي يوضح التغيير في معدل البطالة لدول منظمة التعاون الاقتصادي مقارنة بين شهر أبريل و ماي في خضم الموجة الثانية لانتشار فيروس كورونا.

الشكل رقم 03: التغيير في معدل البطالة لدول منظمة التعاون الاقتصادي مقارنة بين شهر أبريل و ماي



Source: (OECD, 2020, p. 35)

من خلال الشكل نلاحظ الارتفاع الكبير في معدلات البطالة في جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي الناتجة عن انتشار جائحة كورونا وما خلفته من انخفاض في حجم النمو الاقتصادي، فقد أعلن مكتب الإحصاء الأمريكي للعمل عن بلوغ معدل البطالة 14.7% في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر أبريل من العام الحالي (OECD, 2020, p. 35) وهذا الارتفاع في معدل البطالة هو الأعلى في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ 50 سنة، وقد انخفض إلى 13.3% في شهر ماي والى 11.1% في شهر جوان وبلغت نسبة العاطلين عن العمل في حالة التسريح المؤقت 73% التي ساهمت في الزيادة الكبيرة في معدلات البطالة، وقد قامت الدول بالتخفيف من التدابير والإجراءات الوقائية وبالتالي استئناف النشاط الاقتصادي وتعافي أرقام معدلات البطالة، ونلاحظ أيضا في كندا ارتفع معدل البطالة بمقدار 7.4 نقطة مئوية من 5.6% إلى 13% بين فبراير و أبريل وارتفع قليلاً إلى 13.7% في شهر ماي، كان الدافع وراء

الزيادة الأولية هو التسريح المؤقت للعمال، مع توقع الغالبية العظمى من العاطلين عن العمل حديثاً العودة إلى وظائفهم السابقة في غضون ستة أشهر.

وفي ظل انتشار الجائحة فقد وضعت منظمة العمل الدولية سياسات استجابة للحد من الارتفاع الكبير لمعدلات البطالة ومدى تأثير الجائحة في تعطيل حركة النشاط الاقتصادي وانخفاض فرص العمل والتوظيف بالنسبة للقطاعات العام والخاص: (International Labour Organization, 2020, p. 17) يجب حماية العمال و أرباب العمل وأسره من المخاطر الصحية للفيروس وتعزيز تدابير وإجراءات الوقاية في أماكن العمل الذي يتطلب الدعم والاستثمار لتوجيهه نحو نطاق واسع من الجمهور.

ينبغي بذل جهود سياسية منسقة وواسعة النطاق وفي الوقت المناسب لتوفير العمالة ودعم الدخل وتحفيز الاقتصاد فان هذه السياسات لا تحمي فقط الشركات والعمال من الخسائر بل تساهم أيضا في منع صدمات العرض كالخسائر في القدرات الإنتاجية للعمال و صدمات الطلب مثل تدني مستويات الاستهلاك للعمال والأسر فان صدمات العرض والطلب قد تؤدي إلى فترة طويلة من الركود الاقتصادي.

4. تضرر الأسهم والأسواق العالمية:

عانت أسواق الأسهم في جميع دول العالم من خسائر كبيرة وهائلة في الربع الأول من سنة 2020، وجاءت هاته التراجعات في وقت أمرت فيه كل الدول بوقف معظم الأنشطة الاقتصادية في محاولة منها للحد من انتشار الوباء، فقد شهدت مؤشرات الأسهم الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية أسوأ أداء لها في الأسابيع الأخيرة من شهر مارس (BBC News، 2020) وتراجع مؤشر (S&P 500) ومؤشر (DAW JONES) الصناعي ليحققا أكبر انخفاض لهما منذ 1987. (BBC News، 2020)

أكد الاقتصادي الكبير بول كروغمان في مقال نشرته مجلة نيويورك تايمز أن أسواق الأوراق المالية ليست هي الاقتصاد (Krugman, 2020)، و يوجد انفصال كبير بينهما، وذلك يوضح الوضع الاقتصادي الراهن الذي نلاحظه من خلاله الارتفاع الكبير الذي يحصل في أداء مؤشرات الأسهم العالمية لشركات التكنولوجيا الرائدة، بحيث في ظل انتشار الجائحة و أوامر وإجراءات الإغلاق و تشديد التدابير الوقائية و وقف العديد من الأنشطة الاقتصادية خوفا من العدوى، قد تغير نمط العمل من خلال عمل الموظفين في منازلهم و نمط التسوق عبر وسائل التواصل الاجتماعي مما زاد الطلب على المنتجات والخدمات التي تقدمها مؤسسات (FAANGM) ومثال على ذلك فقد حققت أمازون ارتفاعا هائلا في المبيعات، بحيث بلغت إيراداتها

نسبة 26% لتصل إلى 75 مليار دولار في الربع الأخير من سنة 2020، أي ما يعادل 33 مليون دولار في الساعة. (Julia Kollewe, 2020).

الشكل رقم 04: أداء شركات FAANGM التي تدرج ضمن مؤشر NASDAQ-100.



Source: (Dan Corcoran, 2020)

أما بالنسبة لمؤشر S&P 500 والذي تدرج ضمنه أكبر الشركات الصناعية في و.م.أ فقد سجل تراجعاً كبيراً بالرغم من الحزم المالية التي قدمها البنك الاحتياطي الفيدرالي والحكومة الأمريكية لتخفيف الضغوط المالية عن الأسواق.

الشكل رقم 05: التراجع في أداء المؤشر في ضل انتشار الجائحة.



Source: (Dan Corcoran, 2020)

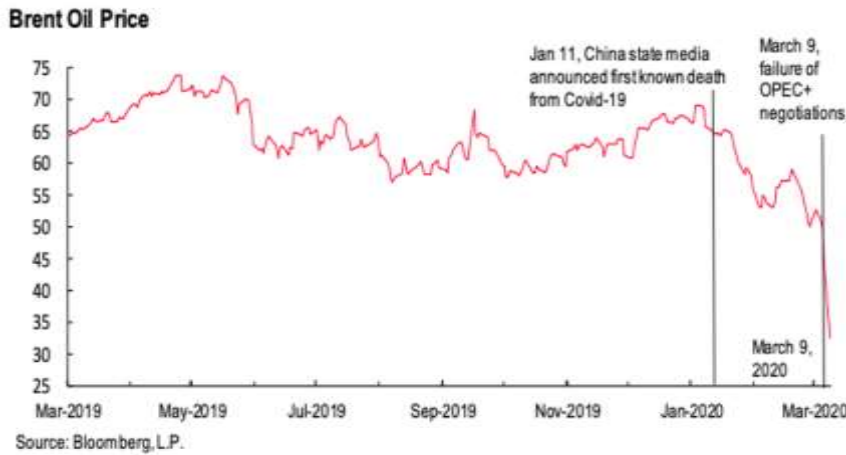
من خلال ما عرضناه سابقاً نلاحظ تفوق الشركات المقدمة لخدماتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، فان تفوق هاته الشركات التكنولوجية على نظيرتها الصناعية و الطاقوية يتمثل في عدم تعرضها إلى

شركات الطاقة والعقارات والتي يواجه العديد منها مشكلات كبيرة تتعلق بانخفاض أسعار النفط بشكل رئيسي والاضطرابات التي تعاني منها أسواق الائتمان وضعف سلاسل التوريد العالمية نظرا لإجراءات الإغلاق وتوقف شركات النقل و الشحن الطيران عن العمل مما أدى إلى انخفاض في قيم المؤشر S&P 500.

5. انهيار أسعار النفط:

مع إغلاق السلطات الصينية لمنشآت الإنتاج كجزء من جهودها لاحتواء انتشار الفيروس، انخفض الطلب العالمي على النفط بشكل كبير، بحيث يؤكد تقرير سوق النفط الصادر عن وكالة الطاقة الدولية على أن الصين من أكبر المستهلكين للنفط بحيث تمثل 14% من الطلب العالمي (Rabah Arezki & Rachel, 2020)، وفي ظل ارتفاع حالات المصابين في جميع دول العالم وتشديد الدول لإجراءات الإغلاق والحظر وتوقيف الأنشطة الصناعية وتسريح العمال أدى ذلك إلى تدني مستويات الطلب العالمي على النفط بحيث توقعت وكالة الطاقة الدولية (EIA) أن يكون الانخفاض في الطلب العالمي في شهر أبريل 29 مليون برميل يوميا ويليه انخفاض آخر في شهر ماي ب 26 مليون برميل يوميا (EIA, 2020)، وذلك راجع إلى حالة عدم اليقين بشأن الارتفاع أو الانخفاض في عدد الإصابات بفيروس Covid-19.

الشكل رقم 07: يوضح انخفاض أسعار النفط بعد الموجة الأولى في مارس 2020.



Source: (Rabah Arezki & Rachel, 2020)

أشارت إدارة المعلومات للطاقة الأمريكية أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الموزون بالنفط إلى 9.3% في الربع الثاني من سنة 2020 و أرجعت ذلك إلى الانخفاض السريع في إنتاج النفط الخام الأمريكي و كذلك الامدادات النفطية من دول OPEC و OPEC+ بحيث اجريت المفاوضات بشأن تخفيض حجم الإنتاج إلى ما يقارب 2 مليون برميل يوميا ولكنها فشلت مما دفع المملكة العربية السعودية إلى اغراق السوق النفطي

ب 12.3 مليون برميل في اليوم وكانت النتيجة الانخفاض غير المسبوق بأكثر من 30% ليصل سعر نفط البرنت الى 31.3 دولار للبرميل في بداية شهر مارس (Rabah Arezki & Rachel, 2020).
أما بالنسبة لتأثير انخفاضات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول العربية خاصة المصدرة للنفط بحيث جاء في تقرير صندوق النقد العربي أنه بحكم العلاقات التجارية القوية بينها وباقي دول العالم وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي والصين وانكشافها على الاقتصاد العالمي أكثر من غيرها من مجموعات الدول الأخرى، سوف تطال تداعيات فيروس كورونا غالبية الدول المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء، متوقعا تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية نتيجة انتشار الفيروس من خلال عدد من القنوات، أهمها تأثر مستويات الطلب الخارجي التي تساهم بنحو 48 في المائة من الطلب الكلي في علاوة على تأثر الإنتاج في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تسهم بنحو 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. (The Council of Economic Advisers, 2020).

ثانيا: استجابة بعض الدول المتقدمة من خلال السياسات المالية والنقدية:

يحتاج صانعو السياسات الاقتصادية العالمية الى التفكير والبحث العميق لصياغة خطة سليمة لمعرفة الى أي مدى يمكن للاقتصاديات الصمود أمام تداعيات تفشي جائحة كورونا خاصة في ظل عدم الوصول الى حل طبي يجزم بالسيطرة كليا على الفيروس والحد من انتشاره، بالرغم من التعافي الطفيف الذي شهدته معظم الدول جراء التخفيف من اجراءات الاغلاق والحظر والتباعد الاجتماعي و السماح لبعض القطاعات الاقتصادية بالعودة الى نشاطها وفي مقابل هذا جندت الدول سياساتها المالية والنقدية من خلال العديد من الحزم الانقاذية تمثلت في دعم الخدمات العامة والتركيز على الأنظمة الصحية في المقام الأول، اضافة الى برامج ومخططات لدعم الشركات و الأسر والافراد و الاحتفاظ بالعمالة من خلال برامج البنوك المركزية عبر سياساتها النقدية التقليدية وغير التقليدية.

1. استجابة الحكومة الأمريكية من خلال السياسات المالية:

سارعت الحكومة الامريكية لاتخاذ اجراءات مالية لدعم الاقتصاد في ضل انتشار الجائحة منذ الوهلة الاولى لظهور الحالات المصابة بفيروس كورونا، وكانت هذه الاستجابة أسرع واكبر من الاستجابة خلال الازمة المالية العالمية 2008 و ازمة الكساد الكبير (The Council of Economic Advisers, 2020)، وفي ظل هذا وافق مجلس الشيوخ الامريكي على حزمة مالية بقيمة 2.2 تريليون دولار امريكي وهي الاضخم في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، (Mutikani, 2020) وذلك لدعم الأفراد والأسر والشركات

وتقدر قيمة الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 659 مليار دولار لمساعدتها على دفع رواتب العمال وتجنب الإفلاس.

ان هذا التأثير السلبي للجائحة قد ضرب أعماق الاقتصاد الأمريكي فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 32.8% وهو أعلى انخفاض له منذ 1947 (Mutikani, 2020)، وبلغ عدد الافراد العاطلين عن العمل والمهدين بخسارة الوظيفة حوالي 40 مليون امريكي (Lauren, 2020).

2. اجراءات السياسة النقدية للبنك الفيدرالي الأمريكي:

خفض البنك الاحتياطي الفدرالي أسعار الفائدة الى نطاق 0% الى 0.25% بهدف تخفيض تكلفة الاقتراض على الرهون العقارية وقروض السيارات وقروض شراء المنازل (Jeffrey Cheng, 2020)، وتتمثل اجراءات السياسة النقدية معظمها غير تقليدي فقد أشار البنك الاحتياطي الى أن أسعار الفائدة ستضل منخفضة حتى يتم التأكد من التعافي التام للاقتصاد وتسمى هاته العملية بالتوجيه والارشاد المستقبلي (Forward Guidness)، وهو مستمر في تحقيق الأهداف المسطرة خلال الازمة للحفاظ على التوظيف ومناصب الشغل واستقرار الأسعار، وقد قام البنك الاحتياطي بسياسة التيسير الكمي التي تهدف الى استعادة استثمارية الأسواق المالية عن طريق شراء كميات كبيرة من الاوراق المالية طويلة الاجل المدعومة بالرهن العقاري بتوفير حوالي 200 مليار دولار في 23 مارس 2020 وشراء سندات الخزينة وذلك بتوفير مبلغ 500 مليار (federalreserve.gov, 2020) وقد ادت هاته الاجراءات الى تحسن طفيف في اداء الأسواق المالية.

2- استجابة المملكة المتحدة:

فقد نشر مكتب الميزانية العمومية البريطاني على ان حجم الدعم الموجه استجابة لتداعيات جائحة كورونا بلغ 123 مليون جنيه استرليني (UK.Goverment, 2020)، ومن المرجح أن يكون الدين الحكومي بالنسبة للناتج الإجمالي اكبر من النسبة التي بلغها في أزمة 2008 عندما بلغ 10.2% من الناتج المحلي. (Carl Emmerson and Isabel Stockton, 2020)

أطلقت الحكومة ثلاث برامج منفصلة لمساعدة الأفراد والأسر ودعم جميع أنواع الشركات وخاصة الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال بالشراكة مع بنك إنجلترا B^EO وبنك الأعمال البريطاني (BBB) والذي يعتبر هيئة تابعة للقطاع العام يستثمر أموال القطاع الخاص في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمثلت البرامج في: (british-business-bank, 2020)

1) البرامج الحكومية للمملكة المتحدة من خلال السياسات المالية

1.2 برنامج التسهيلات التمويلية للشركات: Covid Corporate Financing Facility

يقدم هذا البرنامج (CCFF) قروض منخفضة الفائدة لدعم الشركات الكبرى غير المالية وشركات متعددة الجنسيات التي تقع شركاتها الأم في بريطانيا ومساعدتها على سد تدفقاتها النقدية ويعمل بنك إنجلترا (B^EO) لتنفيذ هذا المخطط لتوفير السيولة من خلال شراء ديون قصيرة الأجل في شكل أوراق تجارية .

2.2 برنامج توقف الأعمال الكبيرة وبرنامج توقف الأعمال التجارية CBILS-CLBILS

أعلنت الحكومة عن هذا البرنامج لمنح قروض للشركات التي لم يكن لها خيار تسهيل CCFF والتي لم تكن مؤهلة للاستفادة منه بحيث يعمل بنك الأعمال البريطاني BBB على تنفيذ المخطط وتصل قيمة القروض إلى 5 مليون جنيه إسترليني لمدة 6 سنوات وتقوم الحكومة بدفع نسبة الفائدة في 12 شهرا الأولى أما بالنسبة للأعمال التجارية ففي حالة فشلها ستدفع الحكومة 80% من القرض المستحق وذلك لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الإقراض.

3.2 برنامج Bounce Bank Loan Scheme:

ويشمل هذا البرنامج منح قروض مضمونة 100% بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 سنوات بحيث يكون المبلغ الأقصى للقرض لا يتجاوز 50000 جنيه إسترليني.

4.2 برنامج الاحتفاظ بالوظائف:

قدمت الحكومة مخططا للاحتفاظ بالوظائف في مارس 2020 ودعم العمال الذين تم تسريحهم أو الذين وصلت إجازتهم إلى 5 أشهر بحيث تقوم الحكومة بدفع 80% من تكاليف أجور العمال للشركات بعد أقصى 2500 جنيه إسترليني وقد تم تمديد هذا المخطط إلى مرحلة ثانية وقد تنقلص النسبة إلى 70% إلى غاية أكتوبر من العام، قدر مكتب الميزانية الفيدرالية أن المخطط سيكلف صافي 56 مليار جنيه إسترليني (مطروحاً منه الأموال التي تتلقاها الحكومة على الفور في شكل ضرائب) حتى النهاية المقررة للخطة في أكتوبر. (أحمد ذكراش، 2020، صفحة 12)

5.2 تأجيل دفع الضرائب:

استجابت بريطانيا إلى التأثيرات التي سببتها جائحة انتشار كوفيد19 بمجموعة من التخفيضات الضريبية بحيث قدر مكتب الميزانية البريطاني أن حجم التخفيضات بلغ 5 مليار جنيه إسترليني وشملت أهم التخفيضات التالية: (أحمد ذكر الله، 2020، صفحة 12)

• تم تأجيل المدفوعات الضريبية لقيمة المضافة التي كان من المقرر تحصيلها في مارس 2020 والتي تقدر بـ30 مليار جنيه إسترليني مما يمنح الشركات وقتاً إضافياً لدفع مستحقاتها من الضرائب.

• قد تكون الشركات والعاملين لحسابهم الخاص الذين يعانون من ضائقة مالية مؤهلين أيضاً للحصول على الدعم من خلال برنامج HMRC's time to play وهذا يعطي دافعي الضرائب الذين يكافحون لفترة أطول لدفع فواتير الضرائب.

2) إجراءات بنك إنجلترا لمواجهة تداعيات الفيروس:

إلى جانب السياسات المالية التي اتخذتها الحكومة لإنعاش الاقتصاد من الركود التي خلفته الجائحة تعين على بنك إنجلترا تقديم المساعدات والتسهيلات الائتمانية للأسر والشركات وضمان استقرار الأسواق وتمثل دور البنك المركزي من خلال برامجه في: (Bank of England, 2020)

1. قامت لجنة السياسة النقدي (MPC) على مستوى بنك إنجلترا بالتصويت لخفض سعر الفائدة

الأساسي للبنك من خلال اعتماد سياسة نقدية غير تقليدية تمثلت في سعر الفائدة القريب من الصفر بمعدل 0.1% وهذا ما يؤدي إلى خفض تكاليف الاقتراض بالنسبة للأسر والشركات .

(Bank of England, 2020)

2. صوتت لجنة السياسة المالية (FPC) على مستوى بنك إنجلترا بعض الأعباء التنظيمية، كما ألغى

اختبار الضغط السنوي للبنوك البريطانية الثمانية الكبرى وجمعيات البناء لعام 2020، وتم خفض

المبلغ المالي الذي يتعين على البنوك الاحتفاظ به لتخفيف أي خسائر قد تتكبدها على القروض

(المعروفة باسم احتياطي رأس المال) من 1% من الإقراض القائم للبنك إلى 0%، وكانت هذه

الخطوة الكبيرة قبيل إجراءات COVID-19، وكان من المقرر أن ترتفع إلى 2%، في ديسمبر

2020 بحيث يقدر بنك إنجلترا أن هذا سيزيد من قدرة الإقراض للبنوك في المملكة المتحدة بما

يصل إلى 190 مليار جنيه إسترليني.

1) خطة التمويل المؤقت: TFSME

قدم بنك إنجلترا هذا البرنامج لتقديم تسهيلات تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من مواصلة نشاطها وسد أعبائها وكذلك للتخفيف من الضغوط الممارسة على فعالية السياسة النقدية في ظل هذه الأزمة، ويسمح هذا التمويل لمدة أربع سنوات بسعر الفائدة 0.1% وهو المعدل الأساسي لبنك إنجلترا. (Bank of England, 2020).

3. استجابة الحكومة الصينية وبنك الصين الشعبي:

1. حزم الإنقاذ للحكومة الصينية

أقرت الحكومة الصينية عن استجابة لتأثير انتشار فيروس كوفيد-19 عن تقديم حزم مالية لدعم الاقتصاد الوطني بمبلغ 4.6 تريليون يوان بنسبة 4.5% من إجمالي الناتج المحلي بحيث قامت الحكومة الصينية بتخفيضات كبيرة حوالي 123.9 مليار يوان من مساهمات أرباب العمل في ثلاثة أنواع من التأمين الاجتماعي (المعاشات التقاعدية، البطالة، التأمين ضد حوادث العمل في فبراير 2020)، وقررت أيضا عملية تخفيض أخرى بقيمة 500 مليار يوان إلى غاية جوان ووفقا لوزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي الصينية أن الحكومة الصينية قد أعادت مبلغ بقيمة 22.2 مليار يوان من مساهمات أرباب العمل في التأمين ضد البطالة إلى 1.46 مليون شركة صينية وقدمت مزايا لـ 49.15 مليون عامل كإعانة اجتماعية في ظل الأزمة، وتمثل الدعم المالي من طرف الحكومة الصينية أيضا بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة وخاصة قطاع الخدمات الذي تضررت فيه الشركات بشكل كبير ونالت الحصة الأكبر من الحزم المالية التحفيزية للتخفيف من زيادة معدلات البطالة وفقدان العمال لوظائفهم. (Haomiao Zhang, 2020).

2. تخفيض الضرائب:

نشرت وزارة المالية وإدارة الضرائب الحكومية الصينية بيانا يقضي بتمديد الإعفاءات الضريبية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة وشملت هاته الإعفاءات تخفيض ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات التي تعمل لحسابها الخاص بحيث توقعت الحكومة الصينية أن هاته الإجراءات قد تؤدي إلى تخفيض تكاليف المشروعات والأعمال بمقدار 1.6 تريليون يوان صيني.

2- إجراءات بنك الشعب الصيني

قدم البنك المركزي دعماً للسياسة النقدية وعمل على حماية استقرار الأسواق المالية. تشمل التدابير الرئيسية ما يلي: (IMF, Policy Tracker, 2020)

1) ضخ السيولة في النظام المصرفي من خلال عمليات السوق المفتوحة (إعادة الشراء العكسي وتسهيلات الإقراض متوسط الأجل)

2) التوسع في تسهيلات إعادة الإقراض وإعادة الخصم بمقدار 1.8 تريليون يوان صيني لدعم مصنعي المنتجات الطبية الإمدادات والضروريات اليومية ، والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والقطاع الزراعي (تم إلغاء 0.8 تريليون منها تدريجياً في نهاية يونيو) وخفض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس (تسهيلات إعادة الإقراض) و 25 نقطة أساس (تسهيل إعادة الخصم).

3) تخفيض معدلات إعادة الشراء العكسي لمدة 7 أيام و 14 يوماً بمقدار 30 نقطة أساس ، وكذلك معدل تسهيل الإقراض متوسط الأجل لمدة عام واحد ومعدل الصندوق المتعدد الأطراف المستهدف بمقدار 30 و 20 نقطة أساس على التوالي.

4) تخفيضات مستهدفة بنسبة 50-100 نقطة أساس للبنوك الكبيرة والمتوسطة الحجم التي تفي بمعايير التمويل الشاملة التي تفي الشركات متناهية الصغر وصغيرة الحجم (MSEs) ، و 100 نقطة أساس إضافية للمشاركين المؤهلين- بنوك الأسهم، و 100 نقطة أساس للبنوك الصغيرة والمتوسطة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ، (V) أحمر خفض الفائدة على الاحتياطيات الفائضة من 72 إلى 35 نقطة أساس.

5) توسيع حد ائتمان البنوك للسياسة إلى الشركات الخاصة والمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر (350 مليار يوان صيني) و إدخال أدوات جديدة لدعم الإقراض للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، بما في ذلك مخطط "التمويل من أجل الإقراض" بدون فائدة (400 مليار يوان صيني) لتمويل 40 في المائة من القروض الجديدة غير المضمونة للبنوك المحلية وتحفيزها على تمديد فترة إجازات السداد للقروض المؤهلة من خلال دعم 1 في المائة من مبادئ القروض (40 مليار يوان صيني).

ثالثاً: التوقعات الاقتصادية العالمية للنمو الاقتصادي:

تبدو كل التوقعات تشير الى التعافي والانتعاش الاقتصادي للفترة القادمة مع انتهاء الوباء، وقد اختلفت هاته التوقعات بنسب جزئية من خلال ماقدمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي .OECD

الجدول 02: التوقعات الاقتصادية للمنظمات الدولية نهاية 2020 وبداية 2021 .

الدول المتقدمة		الدول النامية		السنوات
*2021	*2020	*2021	*2020	
%5.9	%3-	%4.8	%8-	توقعات صندوق النقد الدولي (شهر جوان)
%3.2	%6.1-	%2.2	%7.5-	توقعات منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية (شهر جوان)
%4.6	%2.5-	%3.9	%7-	توقعات البنك الدولي (شهر جوان)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (Congressional research services, 2020) :

من خلال الجدول نلاحظ توقعات انخفاض النمو العالمي حسب التوقعات بنسبة تتراوح بين 7- % و8- % مما يعكس التراجع بسبب الوباء خلال الربع الأول والثاني ومما هو جدير بالملاحظة هو أن توقعات الانخفاض بالنسبة لدول التعاون الاقتصادي هي الاكبر منذ سنوات عديدة وتتوقع المنظمة أن الأثر الذي احدثته الموجة الاولى من الوباء تكون له تداعيات طويلة المدى مما يؤدي الى تباطؤ النمو سنة 2021 بالنسبة للدول المتقدمة (3.2%) مقارنة بتوقعات صندوق النقد والبنك العالمي، أشار صندوق النقد الدولي الى أن هذا الانهيار الكبير هو الاسوأ وأن العالم سيشهد أكبر ركود له منذ أزمة الكساد الكبير 1929 في حين أرجع البنك الدولي ان التأثير الاقتصادي للركود العالمي سيقع بشكل كبير على الدول النامية ودول الأسواق الناشئة التي تعتمد على التجارة العالمية والسياحة والتحويلات من الخارج، هذا التراجع سيؤدي الى انخفاض نصيب الفرد من الدخل ووقوع الملايين من الموظفين في براثن الفقر .

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان التوقعات المتفائلة بشأن الانتعاش والتعافي الاقتصادي على اثر توقعات المؤسسات الدولية من الممكن أن لا تتحقق خاصة في ظل عدم الثقة وحالة عدم اليقين الاقتصادي من جهة وعدم وجود حل طبي يزيل المخاوف بشأن المسارات المستقبلية التي تؤول اليها الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية رغم التعافي الطفيف والانتعاش الجزئي للأسواق المالية وعودة الأنشطة الصناعية جراء تخفيف الدول من اجراءات الاغلاق والتباعد الاجتماعي لكن ظهور موجة ثانية أو ثالثة من انتشار الوباء قد تقود الاقتصاد العالمي الى مهب ركود اقتصادي أكبر من فترات الركود السابقة.

الخاتمة:

من خلال دراستنا هذه نستنتج أن هاته الأزمة الصحية التي ضربت بالاقتصاد العالمي محدثة به تصدعات كبيرة اتضحت معالمها منذ الموجة الاولى من انتشار الوباء دليل على هشاشته حتى قبل الأزمة وخاصة في خضم العولمة الاقتصادية والترابط المالي الكبير بحيث نلاحظ أن اغلبية الدول انتهجت سياسة الانكفاء على نفسها للتعامل مع الأزمة وعدم النظر الى الاتفاقيات والتحالفات التجارية.

النتائج:

- ✓ ظهور الدور الاقتصادي الكبير للدولة بحكم السياسات المالية وحزم الانقاذ الهائلة الموجهة الى دعم الاقتصاد
- ✓ التقليص من دور السياسات النقدية التقليدية وغير التقليدية التي وصفها بعض الخبراء بانها متطرفة .
- ✓ عدم فعالية أداء البنوك المركزية خلال فترة الأزمة من خلال سياسات التيسير الكمي واسعار الفائدة القريبة من الصفر .
- ✓ غياب التنسيق و الانسجام بين الدول في وضع البرامج والسياسات للتصدي لتداعيات الوباء .
- ✓ التفاوت الكبير بين الدول النامية والدول المتقدمة في البنى التحتية والاطار المؤسساتي ومستوى التطور التكنولوجي الذي يسهل عملية التعامل مع انعكاسات انتشار الوباء على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

الاقتراحات :

- ✓ اعادة النظر في اعادة تشكيل السياسات الصحية خاصة في الدول النامية
- ✓ تطوير البحوث العلمية الطبية للتصدي للوبئة المختلفة.
- ✓ الاهتمام بالتكنولوجيا و الاعتراف بدور التكنولوجيا (وفي القلب منها الذكاء الاصطناعي) في تقييم مخاطر الوباء والتأهب لمواجهة وتحديد سبل المواجهة.

✓ القدرة على مجابهة الصدمات في المستقبل، باتخاذ إجراءات تدخلية لبناء قدرة المجتمعات و الاقتصادات على مواجهة الصدمات الخارجية والتعافي من أثارها، مثل الجائحة الحالية لفيروس كورونا، وكذلك الأشكال الأخرى للكوارث الطبيعية والآثار المستقبلية لتغير المناخ

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1) أحمد ذكر الله. (12 أوت، 2020). الحزم الاقتصادية البريطانية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا. دراسات اقتصادية، الصفحات 09-15.
- 2) BBC News. (12, 06, 2020). فيروس كورونا: مخاوف من موجة ثانية للوباء تضرب سوق الأسهم العالمية. تم استرجاعها بتاريخ /08 08, 2020، <https://www.bbc.com/arabic>.
- 3) عبد الحفيظ الصاوي. (04 04, 2020). دول عربية أكثر تأثراً.. تداعيات كورونا ترسم مستقبلاً قاتماً للتجارة العالمية. تاريخ الاطلاع 13 07, 2020، من <https://www.aljazeera.net>.
- 4) محمد أحمد عباس. (19 05, 2020). ملامح متوقعة لما بعد فترة كورونا. دراسات سياسية، صفحة 8.11.

المراجع باللغة الأجنبية

- 5) Adel Hamaizia, Yahia H. Zoubir. (2020, 05 06). <https://www.chathamhouse.org> ./Algeria's Perfect Storm: COVID-19 and Its Fallout.
- 6) Bank of England. (2020). *Monetary Policy Summary for the special Monetary Policy Committee meeting on 19 March 2020*. Retrieved from <https://www.bankofengland.co.uk/>.
- 7) Bank of England. (2020). *Our response to Coronavirus (Covid-19)*. Retrieved from <https://www.bankofengland.co.uk/coronavirus>.
- 8) Bank of England. (2020). *Term Funding Scheme with additional incentives for SMEs (TFSME) – Market Notice*.
- 9) british-business-bank. (2020). *Coronavirus Business Interruption Loan Schemes and Future Fund*.
- 10) Carl Emmerson and Isabel Stockton. (2020, 05 14). *How does the size of the UK's fiscal response to coronavirus compare with other countries'?* Retrieved 09 29, 2020, from <https://www.ifs.org.uk/>.
- 11) Congressional research services. (2020). *Global Economic effects of covid-19*.
- 12) Dan Corcoran, C. (2020, 06 02). *Analyzing Nasdaq-100 Performance During Covid-19*. Retrieved 08 21, 2020, from <https://www.nasdaq.com/>: <https://www.nasdaq.com/articles/analyzing-nasdaq-100-performance-during-covid-19-2020-06-02>
- 13) EIA. (2020). *short term-energy outlook STOE*.
- 14) federalreserve.gov. (2020, 06 12). *Coronavirus Disease 2019 (COVID-19)*. Retrieved from <https://www.federalreserve.gov/covid-19-faqs.htm>.
- 15) Felix, R. (2020, 08 29). *The COVID-19 economy: does it mean the end of globalization?* Retrieved 08 05, 2020, from <https://www.weforum.org/>:

- <https://www.weforum.org/agenda/2020/05/globalisation-covid19-gdp-drop-2008-financial-crisis/>
- 16) Haomiao Zhang. (2020, 07 17). *China's employment stabilization policies in response to the impact of the COVID-19 pandemic*. Retrieved 09 12, 2020, from <https://www.emerald.com/insight>.
 - 17) IMF, Policy Tracker. (2020, 10). *POLICY RESPONSES TO COVID-19*. Retrieved from <https://www.imf.org/external/index.htm>.
 - 18) International Labour Organization .(2020) .*Covid-19 and the world of work: Impact and policy responses* .
 - 19) Jeffrey Cheng, D. S. (2020, July 17). *What's the Fed doing in response to the COVID-19 crisis? What more could it do?* Retrieved 10 02, 2020, from www.brookings.edu.
 - 20) Julia Kollewe, K. (2020, 05 07). *US Nasdaq index recovers all of 2020's losses triggered by Covid-19*. Retrieved 08 17, 2020, from <https://www.theguardian.com/international>: <https://www.theguardian.com/us-news/2020/may/07/us-nasdaq-index-wiped-out-all-of-2020s-losses-triggered-by-covid-19>
 - 21) Justin-damian Guenette 10) .June, 2020 .(*Global economy hit by deepest recession in 80 years despite massive stimulus measures* .World Bank Blogs.
 - 22) KPMG. (2020, 08 12). *Algeria: Tax developments in response to COVID-19*. Retrieved from <https://home.kpmg/xx/en/home.html>.
 - 23) Krugman. (2020, 04 30). *Crashing Economy, Rising Stocks: What's Going On?* Retrieved 08 20, 2020, from <https://www.nytimes.com/>: <https://www.nytimes.com/2020/04/30/opinion/economy-stock-market-coronavirus.html>
 - 24) Lauren, A. (2020, 05 25). *Jobless America: the coronavirus unemployment crisis in figures*. Retrieved 09 30, 2020, from <https://www.theguardian.com/business/2020/may/28/jobless-america-unemployment-coronavirus-in-figures>.
 - 25) Mutikani, M. L. (2020, 07 31). *What to know about the report on America's COVID-hit GDP*. Retrieved 08 26, 2020, from <https://www.weforum.org/>: <https://www.weforum.org/agenda/2020/07/covid-19-coronavirus-usa-united-states-economy-gdp-decline/>
 - 26) OECD. (2020). *Employment Outlook*.
 - 27) Rabah Arezki, . A., & Rachel, Y. F. (2020, 03 10). *Oil price wars in a time of COVID-19*. Retrieved 08 18, 2020, from <https://voxeu.org/>: <https://voxeu.org/article/oil-price-wars-time-covid-19>
 - 28) Roberto, A. (2020, 04 08). *Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy*. Retrieved 08 02, 13, from <https://www.wto.org/index.htm>: https://www.wto.org/english/news_e/pres20_e/pr855_e.htm
 - 29) The Council of Economic Advisers. (2020). *Evaluating the Effects of the Economic Response to COVID-19*.
 - 30) The World Bank. (2020, June 08). *The Global Economic Outlook During the COVID-19 Pandemic: A Changed World*. Retrieved 07 25, 2020, from <https://www.worldbank.org/en/news/feature/2020/06/08/the-global-economic-outlook-during-the-covid-19-pandemic-a-changed-world>
 - 31) UK.Goverment. (2020, 04 13). *Financial support for businesses during coronavirus (COVID-19)*. Retrieved 08 12, 2020, from <https://www.gov.uk/>: <https://www.gov.uk/government/collections/financial-support-for-businesses-during-coronavirus-covid-19>